

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 667

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل 2002، الساعة 15/00

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة 15/15

السيد م. س. ريفي-تمساماني (المغرب)
(ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي
الرئيس ما أود أن أفعله هو أنه لإنهاء الأعمال
الخاصة بفريق الخبراء المعني بتحديد الفضاء
الخارجي فإنني أقترح أن نعقد اجتماعا موجزا في
القاعة C0173، وجدول الأعمال يتضمن ما يلي، تمثيل
الدول الأعضاء في فريق الخبراء والوثائق الأساسية
وخطة العمل. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: السادة المندوبون الموقرون أعلن
افتتاح الجلسة رقم 667 للجنة الفرعية القانونية للجنة
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

أرجو منكم أن تلتزموا الهدوء، بما في ذلك
مندوب ألمانيا. مرة أخرى، أدعوكم إلى الالتزام
بالهدوء.

الرئيس: شكرا للسيد الموقر مندوب المملكة
المغربية على هذه المعلومات وعلى هذه الدعوة.

معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق
بقانون الفضاء

لعله ينبغي لي أن أعطي الكلمة للسيد ممثل
الأمانة كي يحيطكم علما بأخر الأوضاع فيما يتعلق
بالاتصالات السلوكية واللاسلكية.

السادة المندوبون الموقرون سنستمر في
دراستنا للبند الخامس من جدول الأعمال والخاص بـ
"معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق
بقانون الفضاء". وأود أن أذكر السادة الوفود بأنني
أنوي الانتهاء من دراسة البند الخامس من جدول
الأعمال خلال جلسة بعد ظهر اليوم. ولذلك، فإنني
أحث كافة الوفود التي مازالت ترغب في التحدث
حول هذا البند أن تسجل أسمائها على قائمة المتحدثين
لدى الأمانة في أقرب فرصة ممكنة.

السيد ب. لالا (الأمانة) (ترجمة فورية من
اللغة الإنكليزية): لقد أحبطت الأمانة علما من قبل
الفنيين بأنهم استعرضوا نظام الصوت ولم يتمكنوا من
التوصل إلى عيب محدد، وبالتالي فإذا ما واجهتم أي
مشكلة فأرجو أن تتحملوها معنا، لأنهم لم يتوصلوا
إلى العيب الفني. شكرا.

السادة المندوبون الموقرون، ليس أمامي أي
اسم على قائمة المتحدثين حول هذا البند. هل هناك
من يود أخذ الكلمة حول البند الخامس؟ أعطي الكلمة
للسيد الموقر مندوب المغرب.

المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين
حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض
وإستخدامه

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر
الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التوصيات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التوصيات في
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون
أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria
وستصدر التوصيات في ملزمة واحدة.

السادة المندوبون الموقرون، سنواصل الآن دراستنا للبند الثامن "النظر في مشروع الاتفاقية الخاصة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والمفتوحة للتوقيع في كيب تاون يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وكذلك مشروع البروتوكول الأولي حول المسائل الخاصة بالأصول الفضائية". أمامي اسمان، والكلمة أولاً للسيد الموقر مندوب فرنسا.

السيد د. ويو (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): السيد الرئيس، حول هذا الموضوع نود أولاً أن نشكر الوفود التي أعربت عن تحضيرها للاجتماع الذي عقد في باريس وكذلك اجتماع روما. وأود أن أشكركم أنتم يا سيادة الرئيس على رئاستكم الكفاءة وحول موضوع الآلية التشاورية والتي ورد الإشارة إليها في الوثيقة L.233، وهي نتائج كنا قد اعتمدناها جميعاً بتوافق عام في الآراء حتى لو أن مجمل التقرير لم يخضع لاعتماد رسمي بالمعنى المفهوم، فالنتائج التي وردت في وثيقة مرجعية بـ 107 من الوثيقة L.233.

وهنا أود أن أقول مرة أخرى، أن أعرب عن الاهتمام الذي يوليه وفد فرنسا حول العمل الذي تقوم به اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية يمثل إطاراً قانونياً يجب أن يرافق هذا التطور للأششطة التجارية والخاصة في الفضاء، وهذا البروتوكول من شأنه أن يسهم في تحرك الدول الأعضاء والجهات الأخرى في التمويل وبالتالي فالأمر يتعلق بمبادرة، وإن وفد فرنسا يرى أنه ينبغي دعمها.

إن اليونيدروا هو منظمة دولية وقد أثبتت جداتها في مجالات أخرى، وأعتقد أن أفضل ما نستطيع أن نفعله هنا هو أن يضطلع كل بدوره. فاليونيدروا هو منظمة دولية والآلية المقترحة والمفاوضات يجب أن تبدأ والتوقيع يجب أن يكون مفتوحاً لدول غير أعضاء في اليونيدروا وهي توصية مفيدة للغاية، يجب للجنة أن تأخذها بعين الاعتبار. فإن عمل اليونيدروا سيصبح عملاً حكومياً دولياً وبالطبع يمكن للجميع أن يبتوا في تشكيل وتمثيل الوفود. وأن يتم نقل الرسالة الأساسية المطلوبة وخاصة فيما يتعلق بمسألة التوافق، توافق مشروع البروتوكول مع القانون الدولي العام للفضاء والمعاهدات الخاصة به.

بالنسبة لاتفاق وتوافق اليونيدروا والقانون الدولي العام للفضاء، فإن وفد فرنسا يعتبر أن هذه المسألة مسألة هامة يجب التعمق في دراستها وهي على أية حال مسألة لا يمكن أن نوجد تقييماً محدداً لها إلا بعد إحراز التقدم. وأعتقد أنه من بين المسائل المطروحة والتي يجب دراستها بشكل متأن فهي عملية نقل الملكية بموجب البروتوكول وأيضاً على ضوء القانون الدولي العام في الفضاء، والقواعد التي تحكم المسؤولية، وبالطبع هنا الأمر يتعلق بمسألة تهم

الرئيس: إذن، الآن نتناول الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. مندوب اليونان له الكلمة.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. نود أن نتوجه بالشكر على هذا الإعلان الذي قدمته لنا. وإذا ما سمحتم لي وكنتصيح إضافي فإننا لا نستطيع أن نقول أننا سنتصرف وفقاً للموقف، وفقاً لوضع القناة الرابعة. فإذا كان هناك متحدثون باللغة الفرنسية يمكنهم أن يستمعوا إلى القناة رقم صفر وذلك للاستماع إلى المتحدثين بالفرنسية مباشرة. هذا نصح أقدم به.

الرئيس: شكراً للسيد المستشار على نصحكم، وهذا شكر موجه باسم كافة الوفود.

والآن سنواصل دراستنا للبند السادس "المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه". لا يوجد أي أسماء على قائمة المتحدثين حول هذا البند. فهل هناك من يود أخذ الكلمة حول البند السادس؟ الكلمة للسيد الموقر مندوب نيجيريا.

السيد ت. بريسيب (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إن وفد نيجيريا يود أن يتقدم بمدخلة حول قائمة الأسئلة التي وردت في الاستبيان الخاص بتعريف الأجسام الفضائية. وقد تم توزيع هذه الوثيقة خلال عمل الفريق العامل. وبالتالي، فيما يتعلق بالعنوان الذي يتناول المنظمات الأخرى فأرجو أن يتم إدراج منظمة

.....

الرئيس: هل هناك من يرغب أخذ الكلمة حول البند السادس "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض"؟

إذن، سنواصل دراستنا للبند السادس صباح الغد. وأود أن أحيط الوفود علماً بأنني أنوي الانتهاء من المناقشات الموضوعية للبند السادس والمدرج على جدول أعمالنا صباح الغد. وبالتالي فإنني أحت كافة الوفود التي ما زالت ترغب في التحدث حول هذا البند أن تسجل أسمائها على قائمة المتحدثين لدى الأمانة في أقرب فرصة ممكنة.

هل هناك من ملاحظات؟

النظر في مشروع الاتفاقية الخاصة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والمفتوحة للتوقيع في كيب تاون يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وكذلك مشروع البروتوكول الأولي حول المسائل الخاصة بالأصول الفضائية

هذه الصكوك الدولية تجمع ما بين قواعد القانون العام والقانون الدولي الخاص ومن ثم فإن هذه الوثيقة ينبغي أن تتناول موضوعات موسعة وتتطلب اشتراك الخبراء من كل من القانون العان والقانون الخاص.

ولقد دخلت أوكرانيا لإعداد بروتوكول للممتلكات الفضائية وذلك في الاجتماع الذي عقد في روما. وفي ذلك الوقت وزعنا على الفريق العامل اقتراحات لتحسين البروتوكول المبدئي وذلك حتى يكون هناك [يتعذر سماعها؟] بمعاهدات الفضاء الخارجي ويسعدني أن أقر هنا بأن نص المشروع المبدئي للبروتوكول الذي اعتمد في 17 شباط/فبراير 2002 في الوثيقة L.232، هذا ينطوي في ثناياه على كثير من الاقتراحات والتعديلات التي طرحناها.

أيا كان الأمر، المعدل الذي يسير فيه البروتوكول، معدل طيب، والنص الختامي المطروح علينا إنما يتفق والاتفاقيات الموجودة والبروتوكول الخاص بمعدات الطيران المدني، كما أنه يتفق ومتطلبات اتفاقية فيينا بشأن المعاهدات الدولية.

في بياني، يا سيادة الرئيس، هذا سوف أركز على جوانب محددة من العلاقة القائمة بين أحكام البروتوكول الإضافي وأحكام معاهدات الفضاء الخارجي. فاتفاقية اليونيدروا والبروتوكول الإضافي [يتعذر سماعها؟] ليس فيهما أي أحكام تتعارض مع اتفاقية التسجيل، إلا أنه نظراً لأن اتفاقية بشأن المصالح الدولية قد تم اعتمادها فإنه يتعين الآن أن نسهر على التفاعل المناسب والربط بين تسجيل الأجسام المطلقة وتسجيل الضمانات الدولية، كما ورد ذلك في مشروع البروتوكول المبدئي. ويبدو أنه من المجدي أن ينص البروتوكول على ربط المعلومات الواردة في السجل بمقتضى هذا البروتوكول من ناحية والسجل الذي [يتعذر سماعها؟] الأمم المتحدة بمقتضى اتفاقية التسجيل من ناحية أخرى. هذا في حد ذاته سوف يمكن من الحصول على معلومات شاملة عن الأجسام الفضائية ومن يملكها وحقوق الأطراف الأخرى في الممتلكات والأصول الفضائية.

وقياساً إلى تسجيل الأجسام المطلقة واتفاقية [يتعذر سماعها؟] التي تنطوي على الحد الأدنى من المعلومات فإن السجل الخاص بالضمانات الدولية ينبغي أن ينطوي في ثناياه على معلومات مفصلة نسبياً عن الممتلكات الفضائية التي يتم تسجيلها.

ونحن نرى أن عملية تسجيل هذه المصالح وهذه الضمانات ينبغي أن تشرف هيئة خصصت لهذه المهمة. وفي الوقت ذاته، فإن المهام ينبغي أن تقع على عاتق هيئات الأمم المتحدة ولاسيما مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء.

وفد فرنسا ويجب على المفاوضات أن تتناولها، وبالتالي يمكن للجنة أن تعود إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة إذا كان هذا هو مضمون توصية من الآلية التشاورية وأن يتم الإبقاء على المشروع الأولي للبروتوكول على جدول الأعمال.

لقد طرحت وفود أخرى العديد من الأسئلة ولا أريد أن أستغرق من وقتكم أكثر من ذلك الحقوق الإضافية التكميلية كل هذه المسائل يجب أن يتم دراستها بشكل متأن.

أما من وجهة نظر وفد فرنسا فلا يوجد أي اعتراض على ذلك بأن نوكل وظائف السلطة الإشرافية للمسجل للأمانة العامة للأمم المتحدة ولعله من وجهة النظر هذه يمكن للجنة أن تقترح أن تقوم الأمانة بدراسة متعمقة لهذه المسألة من الناحية القانونية والمالية. ولا أعتقد أن هناك مشكلة مبدئية بل على العكس من ذلك.

إذن، هذا هو يا سيادة الرئيس باختصار مجمل رأينا وأعتقد أنه من السابق لأوانه أن نحكم على مسألة الاتفاق والتوافق وأن ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى القانون الدولي العام للفضاء في الديباجة أو في المنطوق، منطوق البروتوكول. إذن، فلنترك أمانة اليونيدروا أن تعمل وأيضاً الممثلين الحكوميين الدوليين في اليونيدروا أيضاً ينبغي لهم أن يعملوا وبعد ذلك عندئذ نستطيع أن نعد لترح هذه المسألة على اللجنة الفرعية القانونية ويمكننا أن نبقى على هذا البند على جدول الأعمال. ولكن في نفس الوقت لا يجب علينا أن نزيد التداخل وازدواجية العمل. سأتوقف عند هذا الحد. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل فرنسا على بيانه على البند الثامن بشأن اتفاقية البروتوكول. وأحيل الكلمة الآن إلى ممثلة أوكرانيا.

السيدة ن. كراسيليش (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): أشكر سيادة الرئيس نيابة عن وفدي يا سيادة الرئيس أتوجه بالشكر إلى الأمانة وإلى المعهد وإلى حكومتي فرنسا وإيطاليا وذلك على نجاحهم في المشاورات بشأن مشروع البروتوكول المبدئي. كما نعرض عن امتناننا للأمانة على تقرير نتائج هذه المشاورات. فاعتماد اتفاقية بشأن المصالح الدولية في المعدات المتنقلة ينبغي أن يحظى بالثناء والترحاب، ذلك لأن توحيد المعايير التي تنظم عملية الوفاء بالالتزامات ومقتضى الصكوك الدولية على هذا المستوى، هذه سوف تولد فرص جديدة لتمويل المشروعات التجارية التي تتعلق بالمعدات المتنقلة ذات القيمة العالية. مجرد أن تتم اعتماد الاتفاقية فإنه ستسري آلية قانونية تنظم العلاقات الاقتصادية بالنسبة لتنفيذ مشروعات الفضاء الخارجي.

ومسألة القانون الخاص بطبيعة الحال ينبغي تناولها بمزيد من التفاصيل وهذه في حد ذاتها تستغرق جزءاً أكبر من الاتفاقية والبروتوكول.

أختتم حديثي هذا بالقول، أنه بالنسبة للمنهجية القانونية فإن نص مشروع البروتوكول المبدئي نص معقد ولا يسهل الحصول عليه لكل المشتركين في الأنشطة الفضائية وهو لاء هم الذين يهتمهم عملية الالتزام بالنظام القانوني الجديد. هذا إضافة إلى أن نص البروتوكول والاتفاقية بحد ذاتها قد تم صياغته تحت تأثير التقليد القانوني العام. ولذا فإنه من المناسب، أن [يتعذر سماعها؟].....، يمكن أن يقدم بعض المواد التفصيلية والشروحات التي من شأنها أن توضح مزايا النظام الدولي الجديد وتوزع هذه الوثيقة على الدول المهتمة بذلك.

وفدنا في نهاية المطاف يرى أهمية إدراج هذا البند في جدول الأعمال في الدورة المقبلة للجنة الفرعية القانونية.

الرئيس: لك جزيل الشكر، زميلتنا الموقرة من أوكرانيا السيدة [باسفيك؟] أشكرها على بيانها.

وبهذا نصل إلى قائمة المتحدثين بالنسبة لهذا البند الثامن هل هناك أي وفد آخر يود.....، النمسا، لك الكلمة، تفضل.

السيدة فا. هيلبير (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. نضم صوتنا إلى أولئك الذين أعرّبوا صباح وعصر اليوم إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي وذلك على إعداده للتقرير عن نتائج المشاورات التي تم الاضطلاع بها من خلال الآلية المؤقتة الاستشارية ونشكر حكومتي فرنسا وإيطاليا على أنهما تكرّما باستضافة اجتماعين للفريق العامل غير الرسمي في كل من باريس وروما.

السيد الرئيس، تولى النمسا أهمية قصوى لهذا البند ولأن اليونيدروا قد اتصل بالكوبوس وطلب إليه أن يدرس الاتفاقية والبروتوكول. ونرى أن الكوبوس من خلال هذه الاتفاقية هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تطوير الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة البشر في الفضاء الخارجي، وهذا يعني ضمن ما يعني أن اللجنة الفرعية القانونية ينبغي أن يسمع صوتها بالنسبة للصك الدولي والبروتوكول الخاص بالأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي.

ونلاحظ أن اللجنة الفرعية القانونية بالنسبة لمشروع اليونيدروا قد قامت بذلك، وذلك بدراسة هذه المسألة وذلك في إطار الآلية الاستشارية المخصصة. وإننا نرى أن العمل الذي تم فيما بين الدورات كان مجدياً للغاية وكان له فائدته ونرحب بالخلاصات التي

ويبدو أنه من الضروري أيضاً أن نتأكد من أن البروتوكول المبدئي سوف يوضح بشكل مفصل عمل هيئات التسجيل وسلطاتها وطبيعة هذه الهيئات كما يسجل العلاقات القائمة بين هذه الاتفاقية، اتفاقية المسؤولية واتفاقية المصالح الدولية و[يتعذر سماعها؟] البروتوكول. فهناك مسائل على أية حال تتصل بهذا الموضوع ينبغي أن حسمها. أولاً، هناك مسألة لم تحسم وهي العلاقة القائمة بين المسؤولية المطلقة لدولة الإطلاق بالنسبة للدمار الذي تحدثه الأجسام الفضائية، كما ورد في اتفاقية المسؤولية أي الدمار الذي تحدثه الأجسام الفضائية ومسؤولية الضامن الذي هو بمثابة في هذه الحالة المالك للجسم الفضائي ويتم ذلك من خلال تطبيق آلية الحماية المادية. وهذا الضامن قد يكون في دولة أخرى غير دولة الإطلاق، وهذه الدولة لن تتمكن من أن تمارس الإدارة أو التحكم في الجسم الفضائي المذكور.

ويمكن، إن قدر لنا أن نطبع العلاقة بين الدولة المطلقة والممتلكين المقبلين لهذه الأصول الفضائية فإنه من الممكن أن ينص البروتوكول على سحب الحقوق بالنسبة لأي كيان مالكا للجسم الذي تسبب في الضرر.

ثانياً، علينا أن نضع آليات مفصلة أكثر من أجل مصادرة الممتلكات الفضائية في حالة عدم الامتثال، أو في حالة عدم الامتثال الكامل بالالتزامات بمقتضى الاتفاقية. فالنظام القانوني المحدد الخاص بالممتلكات الفضائية يفترض سلفاً أنه حينما تتم المصادرة لأجسام هي بمثابة جزء من ممتلكات فضائية فإن علينا أن نتناول مسألة نقل الأجسام أو الحقوق المتعلقة بهذه الأجسام، كما ورد ذلك في الفقرة ألف من المادة 1 من البروتوكول. وأنا أشير هنا إلى ملخص الترخيص والأدونات والوثائق من هذا القبيل. فهذه الأمور لا يمكن حسمها في إطار العلاقة بين الدائن والمدين، وبصفة عامة فإن هذا يقع في اختصاص هيئات الدولة المناسبة. ومقتضى اتفاقية المسؤولية، تكون دولة الإطلاق مسؤولة عن النتائج التي، لاشك تضطلع بها، وتكون مسؤولة عن أي دمار يحدث، لأن الأمر كذلك فإنه قد يجدي أن ينص هذا البروتوكول على أن توافق الهيئات المناسبة في الدولة على عقود بيع الممتلكات الفضائية [يتعذر سماعها؟]، من عقود واتفاق يقع تحت طائلة الاتفاقية.

حسم هذه المسألة، حسب ما نرى، سوف يسهل إلى حد كبير تطبيق أحكام البروتوكول والاتفاقية معا بهدف حماية حقوق الدائنين في حالة أي خرق للعقد أو انتهاك له. وفي حالة مصادرة الممتلكات الفضائية فإن مسألة نقل حقوق الأجسام الفضائية هذه المسائل سوف تثار ويمكن حسمها بصفة عامة من خلال التنسيق مع الدولة المختصة وذات الصلة.

إن العمل بشأن مشروع البروتوكول، يا سيادة الرئيس، يمضي في إطار اليونيدروا بشكل طيب وسوف يعتمد في مؤتمر دبلوماسي سيقرب عقده في 2004، وإننا نرى أن قد أن الأوان لكي نذكر بالخاصة 203 من اضطلاع روما والتي تشير بإمكانية القيام بدراسة ميدانية للمتطلبات الممكنة الخاصة بتشغيل نظام التسجيل.

ولذا فإننا نود أن نعرب عن تأييدنا لما طرحه الوفد الفرنسي. والاقتراح الذي طرح منذ لحظات أيضا والذي يقضي بالتحقيق في المتطلبات [؟يتعذر سماعها؟] القانونية التي قد نحتاج إليها إذا قدر للأمم المتحدة أن تقبل مهمة السلطة المراقبة. وإعداد دراسة من هذا القبيل سوف يمكن اللجنة الفرعية القانونية من أن تدرس هذه المسألة وتثبت فيها في الدورة الثانية والأربعين في 2003 وتوفر الأساس الطيب لاتخاذ أي قرار في هذا الصدد. وبالإشارة إلى الخلاصات كما ورد في الفقرة 123 من الوثيقة 233، فإننا نود أن ندعم ما طرحه السيد ممثل فرنسا في اقتراحه بأنه ينبغي أن نولي اهتمام لإجراء مشاورات مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة وذلك من أجل دراسة المتطلبات المالية والقانونية وذلك لعرضها للجنة القانونية والفرعية في دورتها في العام المقبل 2003.

والنمسا بوضوح ترحب أن توافق اللجنة الفرعية القانونية دراسة هذا البند في العام المقبل وذلك حتى ينتهي العمل بشأن البروتوكول في اليونيدروا.

شكرا يا سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لمشاطرتكم آرائنا بشأن هذا البند ومشاطرة الدول الأعضاء أيضا.

الرئيس: شكرا للسيدة ممثلة النمسا على بيانها نيابة عن النمسا.

هل هناك من يود الحديث؟ لا، إذن، ممثل اليونيدروا.

السيد م. ستانفورد (اليونيدروا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس أيتها السيدات والسادة، خطر ببالي أنه قد يجدي أن أقول بضع كلمات عن بعض النقاط التي أثيرت هنا.

فهناك مسألة أثارها السيدة ممثلة أوكرانيا بشأن استنصواب وضع مذكرة استشرافية، إن صح التعبير، ستقدم للحكومات وتشرح التفاصيل مزيا النظام الجديد بالنسبة للدول، وهذه المسألة مسألة وجيهة وسوف يكون مجدي بالنسبة للحكومات التي سوف تأتي وتتناول هذه المسألة للمرة الأولى أن تحصل على فكرة والبعوض قد يدرك أن من بين القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمر الدبلوماسي كان هناك قرار يقضي بأن يناط في المقرر لفريق السيد

تم الموافقة عليها في اجتماع روما الواردة في L.233، الجزء الرابع.

سيدي الرئيس، كما يتبين من صيغة الاتفاقية فإن مزيدا من التدابير من مختلف الجوانب أمر نحتاج إليه، وهناك كثير من المسائل قد تم الوقوف عليها وقد تم ذكرها بالفعل من عدد من الوفود صباح وعصر اليوم والتي أضاف أيضا وفدي، في إطار مشاورات الآلية المخصصة، وكذلك التي تم [؟يتعذر سماعها؟]، الاستبيان الذي أرسلته الأمانة وقدم للوفود في الوثيقة CRP.4. لا نرى أي تعارض بين البروتوكول وقانون الفضاء الخارجي الدولي لأننا ندرك أنه هناك صعوبات عملية قد تظهر في عملية التنفيذ. وأن هذه الجوانب ينبغي أن تحظى بالمزيد من النقاش. ولذا فإننا نرى بأن الوقوف على هذه المسائل في إطار الآلية الاستشارية المؤقتة سيوفر الخطط الإرشادية لإجراء مزيد من المشاورات وصياغة البروتوكول وهذا معناه أن يتم ذلك في فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الذي سوف يعقد في منتصف هذا العام.

ونحن نرحب بافتتاح هذه الاجتماعات للخبراء من كل الدول والمراقبين في الكوبوس وممثلين من مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

إلا أنه يا سيادة الرئيس هناك مسألة ينبغي تناولها في إطار الأمم المتحدة، ألا وهي مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة يمكن أن تكون بمثابة الهيئة الإشرافية وهيئة التسجيل بمقتضى الاتفاقية بالنسبة لمشروع بروتوكول الممتلكات الفضائية. وهذه المسألة أساسا هي كانت السبب في أن اليونيدروا قد أشرك الكوبوس في مشروع بروتوكول الممتلكات الفضائية، ونحن نرحب بالخلاصات في الوثيقة 233 التي تمخضت عن اجتماع روما والتي تقول بأن نظام التسجيل ينبغي أن يسهر على توفير ثقة المستهلكين في المستقبل وأن السلطات الإشرافية يمكن أن تكون هي سلطات المنظمات الدولية.

وكما يرى وفدنا فنحن نفضل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الإشراف في هذا الصدد. ومن بين المهام على السلطة الإشرافية هذه أن تعين مسجل وأن تشرف على أنشطته، والسلطة المشرفة سوف تكون [؟يتعذر سماعها؟] لكل الدول. وبطبيعة الحال أن تضطلع الأمم المتحدة بهذه المهمة الإشرافية وذلك لأن هذه منظمة مشهورة هي المسؤولة عن تطوير الإطار السياسي والقانوني الذي يحكم الإنسانية في الفضاء الخارجي.

وأضيف هنا يا سيادة الرئيس، إن سمحتم لي، أن النمسا ترى أن مهمة المسجل يمكن أن يتم الاضطلاع بها أيضا من جانب هيئة خاصة أو كيان خاص.

بالنسبة لأي إجراءات إضافية بالنسبة لدور الأمم المتحدة في الإشراف أو التسجيل بالنسبة لنظام [عبارة فرنسية؟] ولكن لدينا شكوك في هذا الشأن ونود أن نتجنب أي موازاة مع منظمات أخرى، على الأقل بالنسبة لهذا الجانب. شكرا.

الرئيس: اليونان تطلب الكلمة.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أود أن أكرر ما جاء على لسان زميلي من بلجيكا وأوضح ما قلت صباح اليوم. للأسف ليس لدينا في هذه الجلسات أي محاضر حرفية ولكنني أسألكم أن يسجل رأي هذا في أي شكل إلكتروني نستخدم. إذن، أطلب أن تظهر آرائني هذه كاملة في هذا السجل الإلكتروني، لأنني لا أود أن أجد نفسي في موضع شك بالنسبة لما قلت.

أكرر إذن، وكما قلت صباح اليوم، وكما قال للتو الزميل من بلجيكا، أكرر، ليس هناك أي مقارنة ما بين اللجنة وما بين الجمعية العامة. لا يمكننا إذن أن نخلط ما بين أمور تختلف جذريا. هذا على المستوى المؤسسي.

على المستوى الوظيفي، لست أرى لماذا لا نعترف بالمشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة، نحن نعرف هذه المشاكل ولا يمكننا أن أقبل أن يزج بهيئة سياسية في أنشطة تجارية، المسألة مسألة مبدأ ولست أرى لماذا لا تفهم الوفود الأخرى هذا الوضع؟ ربما كان علينا الآن نعقد اجتماعا خاصا مخصصا كي ننظر في هذا الجانب المؤسسي. المسألة ليست قيام المكتب بهذا أو بذلك، وإنما القضية تتعلق بدعم أمانة اللجنة ولجنتيها الفرعيتين. هناك القليل من الموارد تخصص للمكتب، من الموارد والبشرية والمكتب ليس بالقطاع الخاص.

أعتذر عن حديثي ولكن علينا أن نعرف أنه لا يمكننا أن نقارن ما بيننا وبين وكالات متخصصة وأعتقد أننا رجال قانون وعلينا أن نفهم بعضنا البعض الآخر بشكل واضح هنا.

الرئيس: شكرا لليونان على هذا البيان. ليس على قائمتي أي متحدثين آخرين بشأن هذا البند.

وأسأل مرة أخرى هل هناك وفود ترغب في تناول الكلمة حول هذا البند في هذه المرحلة؟

كلا؟ نواصل إذن النظر في البند الثامن صباح الغد.

اقتراحات إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة تنظر فيها

روي جود، يناط به وأن يوضع مذكرة استشارية بشأن الاتفاقية والبروتوكول، وهذه المعلومات التي أشارت إليها السيدة ممثل أوكرانيا. وهذه المعلومات سوف تكون موجودة في التقرير وأنا أعرف أنها تشير إلى المادة 36 من الاتفاقية وكنت أعمل على أية حال بأن التقرير سوف يكون جاهزا بحلول اجتماع لجنة الخبراء الحكوميين.

أما المسألة الثانية التي خطرت ببالي في إطار ما طرحه السيد ممثل فرنسا عفوا النمسا أيضا، وهي مسألة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء أن يطلب إليه بأن يدرس المتطلبات المالية الأخرى بشأن السلطات الإشرافية. وكما ذكرت صباح اليوم إذ أنه دعي المكتب لكي يكون الهيئة المشرفة بالنسبة للطائرات كما أن المتطلبات التشغيلية لنظام التسجيل لمعدات الطائرات فهذه سوف يتم في الشهر المقبل، وأظن أن قدر كبير من المعلومات سوف يمكن الحصول عليها من جانب الأمم المتحدة في هذا الإطار. وأظن أن هذه المسألة، على أية حال، ينبغي أن [يتعذر سماعها؟] على مبدأ إعادة الأموال أو تقديم الأموال التي صرفت وينبغي أن يتم القبول به.

هذا من أهم المهام التي ينبغي أن تتناولها اللجنة التحضيرية، وذلك في العام الذي سوف تقوم به وسوف يبدأ في الشهر المقبل. وهذا عمل قد يكون ذا اهتمام بالنسبة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وذلك في حالة أن تقرر هذه الهيئة الموقرة قبول الاقتراح الذي طرحه السيد ممثل فرنسا والسيدة ممثلة النمسا. وأشكركم يا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا للمراقب من اليونيدرو السيد مارتين ستانفورد، أشكره على هذه الملاحظات وعلى إجابته على الأسئلة التي أثيرت إبان مناقشة عصر اليوم.

السادة أعضاء الوفود، لدي متحدث آخر في القائمة وهو السيد ممثل بلجيكا تفضل.

السيد م. ماينيس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): أشكر سيادة الرئيس. بايجاز شديد يا سيادة الرئيس، لأننا سبق لنا الحديث صباح اليوم عن هذا البند تحديدا. قد وددت أن أتناول العلاقة بين مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة الطيران المدني الدولية، والدور الخاص بعملية الإشراف. فالأنشطة التجارية والخاصة في هذا القطاع يجري الإشراف عليها من جانب منظمات دولية متخصصة ولكن في هذه الحالة فإن مكتب شؤون الفضاء الخارجي هو هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وربما هذه ليست الهيئة التي تشرف على هذا النوع من أعمال الأنشطة المتخصصة.

مرة أخرى إذن، نوافق على استنتاجات آلية التشاور المخصصة بالنسبة لنا، لا نواجه مشاكل

الإذاعي والمباشر الدولي والمبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي وذلك بغرض محتمل ألا وهو تحويل تلك النصوص إلى معاهدات في المستقبل"، اقتراح مقدم من اليونان.

هذه الاقتراحات قدمت في الأعوام الأخيرة ومازالت مطروحة على بساط النقاش والبحث. أود أن أحصل على وجهات نظركم بشأن هذه الاقتراحات وربما كذلك بشأن اقتراحات أخرى إن كانت لديكم أفكار جديدة من أجل جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين في العام القادم.

أفترض أنه، كما قمنا في الأعوام الماضية ستكون هناك ضرورة للتشاور بين مختلف المجموعات ما بين الوفود المختلفة وربما كانت هناك كذلك اقتراحات جديدة ولهذا الأسباب سأكرر على مسامعكم الإجراءات التي طبقناها من قبل والتي أثبتت جدواها وأثمرت بالفعل، أي أننا نعين منسقا لهذا البند بالتحديد. وأود أن أسأل الزميل من السويد الدكتور هيدمان أن يساعدني في هذا الموضوع.

هذا موجز لما يمكن أن يجري من نقاش بشأن هذا البند العاشر.

وأود الآن أن أفتح باب النقاش، وإن كانت لديكم أي مقترحات أي مبادرات أرجو منكم أن تعلمونا بها.

هل هناك وفد من الوفود يرغب في تناول الكلمة حول هذا الموضوع. الاتحاد الروسي.

السيد تيتوشكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكرا سيادة الرئيس. سيدي الرئيس، بالإضافة إلى قائمة البنود الجديدة المحتملة بالنسبة للدورة القادمة، نود أن نتقدم بتعليق موجز.

وفد الاتحاد الروسي ووفد جمهورية الصين الشعبية سوف يقدمان معا غدا على ما اعتقد وثيقة نوضح فيها أفكارنا بالنسبة لبند جديد نقترحه عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل الاتحاد الروسي، نحن نتطلع للحصول على هذه الوثيقة خطيا غدا.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة حول البند العاشر؟ اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا جزيلاً سيادة الرئيس. سيدي الرئيس، أولاً، اليونان مهتمة باقتراح من هذه الاقتراحات، وهو الاقتراح اليوناني الخاص بتحويل إعلانين للمبادئ إلى معاهدات بالنسبة للمبادئ التي تحكم استخدام السوائل الأرضية. بطبيعة الحال،

اللجنة الفرعية القانونية أثناء دورتها الثانية والأربعين

والآن، حيث أنه ما زال أمامنا فسحة من الوقت عصر اليوم سأقترح عليكم أن نبدأ في النظر في البند العاشر من جدول الأعمال "اقتراحات إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية أثناء دورتها الثانية والأربعين". قلت لكم صباح اليوم أننا قد نبدأ في دراسة هذا البند عصر اليوم إن اتاحت لنا الفرصة لذلك. أعرف أنه علينا أن نخصص بعض الوقت لعمل الفريق العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض. وبالتالي سوف نبدأ فقط في مناقشة هذا البند الآن وبعد ذلك سنواصل مناقشة هذا البند في هذه الجلسة العامة غدا وربما كذلك بعد الغد.

وأعتقد أنه بإمكاننا أن نبدأ هذا النقاش الآن كي نكسب الوقت، وقد يكون من المفيد بالنسبة لكم إن أحلتكم لمختلف المقترحات التي ما زالت مطروحة كي أذكركم بعض الشيء بما تم تقديمه من قبل.

الاقتراحات التي قدمت في الأعوام الماضية وقدمت من جديد في 2001 بالنسبة لبنود جديدة على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية:

أولاً، "استعراض القواعد الحالية للقانون الدولي المنطبقة على الحطام الفضائي"، وكان هذا الاقتراح مقدم أولاً من الجمهورية التشيكية في 1996 وبعد ذلك انضمت اليونان إلى هذا الاقتراح؛

ثانياً، "مناقشة جدوى وتناسب صياغة اتفاقية عالمية شاملة حول قانون الفضاء الدولي"، هذا الاقتراح مقدم من بلغاريا والصين وكولومبيا واليونان وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي؛

ثالثاً، الاقتراح الثالث، "عقد اجتماع لفريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية ومخصص للنظر في جدوى وتناسب تطوير اتفاقية عالمية شاملة حول قانون الفضاء الدولي"، اقتراح مقدم من الصين وكولومبيا والاتحاد الروسي؛

الاقتراحين الأخيرين متشابهين بعض الشيء ولكنهما قدما بشكل منفصل وأحدهما يتناول بمناقشة هذا الموضوع والاخر بتشكيل فريق عامل.

الاقتراح الرابع "التعاون الدولي في مجال الحد من الدعاية التي يمكن أن تتداخل مع عمليات الرصد الفلكية"، اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، الدعاية في الفضاء؛

خامساً، "استعراض المبادئ التي تحكم استخدام الدول للسوائل الأرضية من أجل البحث

سوف أعرب عن موقفي النهائي بعد المشاورات التي سنجريها مع الزميل الموقر من السويد.

ولكن من حيث المبدأ بإمكانني أن أقول أن هذا الموضوع يمكن أن يتم النظر فيه في إطار عمل الفريق العامل المعني بوضع المعاهدات وفي سياق نقاش عام يخص تطور قانون الفضاء.

أما بالنسبة للاقتراح المشترك ما بين الجمهورية التشيكية واليونان حول الحطام الفضائي سنشاور مع الوفد الجمهورية التشيكية في هذا الأمر ولكن بعد الاقتراح الذي استمعنا إليه صباح اليوم من جانب فرنسا ربما استطعنا في إطار مشاوراتنا تحت رئاسة السويد، بإمكاننا ربما أن نجد سبيلاً مشتركاً ما بيننا وما بين مقترحاتنا كي نحرز بعض التقدم.

وثالثاً، وبالنسبة للاقتراح الأصلي الذي تقدم به الاتحاد الروسي والذي انضمت إليه اليونان فيما يتعلق بمناقشة جدوى وتناسب وضع اتفاقية عالمية حول قانون الفضاء الدولي بإمكاننا أن نواصل مناقشة هذا الاقتراح في إطار الفريق العامل الرابع.

بعد هذا الشرح أعتقد أنه بإمكاننا أن نشترك في المشاورات التي أشرت إليها وأن نتقدم بإسهامنا فيها. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان. بطبيعة الحال ليس هناك ما يمنحك، كرئيس للفريق العامل المعني بالبند الرابع من بنود جدول الأعمال، ليس هناك ما يمنحك إذن، من مناقشة هذا الموضوع في إطار مهمتك. ولكننا في الوقت الراهن بصدد مناقشة البند العاشر، أي قائمة النقاط التي يجب أن تندرج على قائمة أعمال الدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية.

السيد في. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): نعم أفهم ذلك، قلت فقط، واقتراحي الأصلي هو أننا إن لم نتفق على وضع هذه الاقتراحات الأربعة على قائمة وكي نكسب الوقت لأنكم تعرفون اليونان تقدمت باقتراحها ثلاث مرات، وأرجأنا ذلك لأعوام ثلاثة متتالية، سوف نرى، الأمر واضح بالنسبة لي نحن نتحدث عن البند العاشر من بنود جدول الأعمال، قلت فقط أننا إن لم نتمكن من وضع كل الاقتراحات بإمكاننا أن نتناولها في سياق آخر. هي فكرة أتقدم بها لتيسير مناقشة هذه المسائل. شكراً.

الرئيس: شكراً. هل هناك أي متحدثين آخرين يرغبون في تناول الكلمة حول هذا البند، البند العاشر؟

السيد س. سايبوس (الأرجنتين) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس. حول

هذه النقطة والمقترحات الخمسة. بالنسبة للمقترح الثاني والخاص باتفاقية عالمية شاملة حول القانون الدولي للفضاء، بإمكان وفد الأرجنتين أن يؤيد مثل هذه المبادرة إن كان هذا لا يعني إعادة النظر مرة أخرى في القواعد القائمة والمعايير القائمة. شكراً.

الرئيس: شكراً للأرجنتين، هل هناك متحدثين آخرين حول البند العاشر؟ كلا. حسناً، سنواصل النظر إذن في هذا البند العاشر صباح الغد.

السادة الأعضاء الموقرون، سوف أرفع هذا الاجتماع بعد قليل كي نسمح للفريق العامل المعني بالبند السادس أن يعقد اجتماعه الرابع تحت رئاسة السيد مانويل الفاريز من بيرو، ولكن قبلاً، أود أن أعلم الوفود بجدول العمل لصباح الغد.

سوف نواصل، وربما انتهينا كذلك، من دراسة البند السادس الخاص بـ "الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده المدار الثابت بالنسبة للأرض"، وسوف نواصل كذلك النظر في البند الثامن "النظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، اليونيدروا، بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة وفي المشروع الأولي للبروتوكول الملحق بها والمتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية". وكذلك سوف نواصل النظر في البند العاشر "اقتراحات مقدمة للجنة استخدام الفضاء الخارجي بشأن بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية أثناء دورتها الثانية والأربعين". وبعد ذلك، الفريق العامل المعني بالبند السادس قد يعقد اجتماعاً له إن رأى أن هناك حاجة لذلك.

أود أن أعرف ما إذا كانت لديكم تعليقات أو أسئلة بشأن هذا الجدول المقترح للعمل غداً؟

كلا، أعلن إذن رفع هذه الجلسة.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة 16/25